الناس بان الافراد الصحيحة ليست حسنة
على راى الترمذى لاشتراطه فى الحسن ان
يروى من غير وجه فلا يصح ان يقال على رايه
كل صحيح حسن ورده العراقى بان اشتراطه
ذلك حيث لم يبلغ رتبة الصحيح بدليل قوله
فى مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب
فلما ارتفع درجة الصحة اثبت له الغرابة
لفرديته وقد اجاب فى شرح النخبة عن اصل
الاشكال بان تردد ائمة الحديث فى حال ناقله
اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين
فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم

وصحيح

وصحيح باعتبار وصفه عند قوم وغايته
ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه
ان يقول حسن او صحيح وعليه فاقيل فيه حسن
صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى
من التردد وهذا حيث التفرد فان لم يحصل
تفرد فاطلاق الوصفين معا على الحديث
يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح فقط
والاخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح
فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان ورد الان
كثرة الطرق تقوى وكلما عن رتبة الحسن
واوالى عن رتبة الصحيح قصر فهو الضعيف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)